التعامل مع هذه المشكلة.

يقول الشعيبي: بسبب الزيادة في أعداد المنتسبين للأمن وقلة المال، تساهلت القيادة الفلسطينية بشأن السماح لمسؤولي الأجهزة بتأمين مواردهم بطرق غير رسمية وغير شفافة، ودرجت سياسة "دبر حالك حتى تزبط جهازك"!

ويتابع: في إطار التسابق بين قادة الأجهزة على تضخيمها باعتبارها جزءاً من إقطاعيات يملكونها، كبرت الأجهزة بشكل سرطاني من دون وضوح في دورها المفترض في إطار سياسة أمنية شاملة.

ويؤكد أنه "لم يكن الهدف واضحاً من وراء إنشاء الأجهزة، هل هي أنشئت لتدافع عن البلد، أم عن المواطن بالدرجة الأولى وتنفيذ القانون؟"

ويضيف: كل جهاز كان يقرر سياسته بنفسه، لم تكن هناك سياسة عامة فلسطينية، أو مرجعية قانونية، أو إطار ينظم طبيعة عمل كل من الأجهزة، ويضمن عدم تنازع الصلاحيات بينها.

ما المطلوب لبلورة إستراتيجية أمن؟

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، الآن، ما هو المطلوب لبلورة إستراتيجية أمن فلسطينية، قادرة على حماية المواطن، والدفاع عنه أمام أي اعتداء أو انتهاك لحقوقه، داخلياً وخارجياً؟

البداية، حسب الرجوب، "يجب أن تكون العمل على إخراج الأجهزة من التجاذبات السياسية، للحيلولة دون بقاء الأجهزة ميليشيات لقوى سياسية، بشكل يجعل الحياة في الأراضي الفلسطينية قائمة على التوتر والسلاح".

ويؤكد الرجوب أنه "لا بد من إعادة صياغة الأجهزة وفق النظام السياسي الجديد القائم على التعددية". ويوضح أنه "في ضوء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لا بد من إعادة النظر في مجمل صيغ الأمن ودروها ومهماتها وفق التطور الجديد للنظام السياسي الفلسطيني، ما يقتضي وقفة من مؤسستي الحكومة والرئاسة اتجاه الأجهزة الأمنية، وإنجاز مشروع يخرج الأجهزة الأمنية من كل التجاذبات السياسية والإقليمية وإخضاعها لرقابة من المجلس التشريعي في أدائها وسلوكها".

ويضيف: حتى يتحقق ذلك، لا بد من اتخاذ ثلاثة قرارات عاجلة يجب أن يتم التوافق عليها؛ أولاً: فصل الأمن عن العمل السياسي والتنظيمي؛ ثانياً: إنجاز وحدة الأجهزة وفق القانون الذي أقر في المجلس التشريعي، بمهمات وهيكليات ومسؤوليات واضحة؛ ثالثاً: لا بد من قوانين يقرها "التشريعي" تحدد علاقة رجل الأمن مع رجل الأمن، وعلاقة كل جهاز مع جهاز، وعلاقة المؤسسة الأمنية مع المواطن، ومع الغلاف الإقليمي.

ويؤكد الرجوب أن "هذه القرارات يجب أن تكون ضمن أولويات الحكومة الجديدة لأهميتها، وتأتي عبر خطة قصيرة المدى لتحقيق النظام في إطار سيادة القانون، إلى جانب خطة طويلة المدى مرتبطة بالعقيدة الأمنية وبالإستراتيجيات الأمنية ودور الأمن الفلسطيني في الاستقرار الإقليمي". أما حمايل، فيرى أن بلورة هذه الإستراتيجية يتطلب "إعادة النظر في تركيبة الأجهزة وقادتها وصلاحياتها، وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز"، لافتاً إلى أن "اتفاق الفصائل المحسوبة على المقاومة الفلسطينية ووضعها مصلحة الوطن فوق مصالحها الحزبية هو مفتاح الحل". وبرأي الشعيبي، فإن "الرأي العام الفلسطيني يريد التخلص من الأجهزة الأمنية التي لها هوية تنظيمية، لأن المطلوب هو مؤسسة أمنية تنفذ القانون وتحمي المواطن وغير مرهقة مادياً".

وينوه إلى أنه "يوجد، الآن، نحو ٨٠ ألف شخص يطلبون رواتبهم من المؤسسة الأمنية، في حين يجب استخدام هذا العدد الهائل في عمل منتج للدولة، وليس بالضرورة أن يكون عملهم في المؤسسة الأمنية التي تعاني من الترهل".

ويؤكد الشعيبي على "ضرورة أن تكون المؤسسة الأمنية حيادية غير موالية لفصيل معين، وتحت مسؤولية المستوى السياسي، وليست إلى جانب المستوى السياسي؛ أي الحكومة، وتخضع للمساءلة من قبل السلطة التشريعية".

"حماس" ومفهومها لإستراتيجية الأمن

تدرك حركة "حماس" أهمية دور الأجهزة الأمنية للتأثير في "معادلة الصراع على السلطة"، وهذا يفسره إنشاء جهاز القوة التنفيذية، التي جاءت لتنفذ القانون والأمن من وجهة نظر "حماس" وليس بناء على إستراتيجية أمن فلسطينية متفق عليها.

ويقول رضوان: إن "حماس" تملك تصورات شاملة لإستراتيجية أمن جديدة بشكل يلبي المصلحة الوطنية العليا، وستكون هذه الإستراتيجية "للدفاع" عبر تشكيل جيش فلسطيني يضم كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

غير أن تقديم "حماس" لهذا التصور مشروط "بإعادة تأهيل وصياغة الأجهزة الأمنية بشكل يتناسب مع مصلحة المواطن، والمصالح الوطنية العليا"، كما يؤكد رضوان. وحتى على صعيد إعادة صياغة الأجهزة، هناك أيضاً، ما يمكن للحركة أن تقوله بهذا الشأن، حيث يؤكد رضوان أن "حماس ستقدم مفهومها لإصلاح الأجهزة وإعادة صياغتها على أسس جديدة تلبي حاجة الوطن والمواطن، لكن هذا الأمر يقتضي الاستغناء عن بعض الأجهزة ودمج أخرى".

مساهمة في تحديد إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

يرى الباحثان حسين الآغا وأحمد سامح الخالدي، في كتابهما "إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني"، الصادر عن مؤسسة "مواطن"، أن "الفلسطينيين قد يكونوا مستعدين لتقبل قيود متفق عليها يتحدد بموجبها وضعهم العسكري وهيكلية قواتهم المسلحة، ولكن لا يمكن أن يفرطوا بحقهم في الدفاع عن أنفسهم بشكل كامل، ويحتاج الفلسطينيون إلى بناء قدرات دفاعية توفر لهم قدراً من الحماية ضد التهديدات العسكرية التي قد يتعرضون لها من إسرائيل أو غيرها دون أن تشكل هذه القدرات تهديدات لأمن إسرائيل والدول المحيطة. وفي ظل هذه الحالة، الخيار الأفضل لهم يتمثل باعتماد الفلسطينيين عقيدة عسكرية قائمة على فكرة الدفاع اللاهجومي، وهو عبارة عن وضع إستراتيجي يتخذ الجانب الدفاعي –في ما يخص عدد القوات، والخطط العسكرية، والتجهيز الحربي– أساسا على حساب القدرة الهجومية التي تكون غائبة كلياً في بعض الحالات".

ويؤكد الباحثان أن أية عقيدة شاملة للأمن القومي يجب أن تتضمن عناصر "اللين" وعناصر "الشدة"، بحيث لا تمنع عملية بلورة مفاهيم الأمن والقوة –وهي مفاهيم دفاعية عسكرية بالأساس– استخدام مرادفات "لينة" كالأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي والاجتماعي، أو بعبارة أخرى كل القضايا المتعلقة بالدفاع عن الهوية الوطنية، وحتى الآن لم يتمكن الفلسطينيون من بلورة الطرق الكفيلة بتحييد اختلال الموازين بينهم وبين إسرائيل فيما يخص العناصر "اللينة"، أو عكس بعض أوجه العلاقات القائمة معها.

في ظل ضعف الأجهزة الأمنية و"تورط" عناصر منها في الفلتان

غياب سيادة الدولة والصراع السياسي.. من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفلتان الأمني

خاص - "آفاق برلمانية"

ربما يكون تفشي ظاهرة الفلتان الأمني السمة الأبرز للفترة التي أعقبت رحيل الرئيس ياسر عرفات، وبخاصة أن هذه الظاهرة أصبحت عنوان المرحلة التي استبقت توقيع اتفاق مكة، والتي كانت ازدادت حدتها إثر فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد أن باتت "مغطاة" في بعض الأحيان بالصراع السياسي.

وما ساهم في إبراز ظاهرة الفلتان الأمني، تورط بعض منتسبي الأجهزة الأمنية، ومسلحين من مختلف التنظيمات، وتحديداً من حركتي "فتح" و"حماس"، في التسبب بتغييب الشعور بالأمان الشخصي والمؤسساتي في الشارع الفلسطيني.

فمن مهاجمة مسلحين لمقار حكومية، إلى مشاركة "أجهزة" في تصفية ضباط أمن، وإطلاق نار على مسؤولين، وصولاً إلى تخوف الأهالي من إرسال أبنائهم إلى المدارس خشية ألا يعودوا نتيجة إصابتهم برصاصة طائشة وهم يمرون بين أطراف الاحتراب الداخلي، أو ربما قرب مسيرة "احتفالية" أو "احتجاجية" مسلحة!

وتعتبر الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن أن الفلتان الأمني يشكل "مجموع أعمال العنف التي تقع داخل المجتمع الفلسطيني، وتنجم عنها أضرار بحقوق المواطنين، وعلى وجه الخصوص حقهم في الحياة والسلامة الجسدية وفي حماية ممتلكاتهم".

وفي تحديد طبيعة الأشخاص الذي يشاركون في هذه الأعمال، تقول الهيئة أنه "يرتكبها أشخاص ينتمون للأجهزة الأمنية المكلفة بإنفاذ القانون أو يحسبون عليها أو مجموعات مسلحة محلية".

كما تشخص الأعمال التي يرتكبها المواطنون العاديون بأنها "تندرج عادة ضمن الجرائم العادية، لكن السلطات المختصة تمتنع عن القيام بأعمال من شأنها منع وقوع هذه الجرائم أو تمتنع عن ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة".

ووثقت "الهيئة المستقلة" في سجلاتها خلال أول ستة أسابيع من العام الحالي، ١١٧ حالة قتل نتجت عن الفلتان الأمني، ٧٦ حالة خلال كانون الثاني، و٤١ حالة خلال شباط.

الصراع السياسي

وكان واضحاً تأثير الاتفاق الأخير في مكة بين حركتي "فتح" و"حماس" في تقليل، إن لم يكن تجميد، حالة الفلتان الأمني، كما تم تعريفها من قبل الهيئة، وهو الأمر الذي يفسر أن حالة الفلتان الأمني الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، وتحديداً في قطاع غزة، صنفت على أنها "فلتان أمني نتيجة صراع سياسي".

ويقول مسؤول التوثيق في "الهيئة المستقلة"، مأمون عتيلي، إن ما اكتشفته الهيئة من قضايا قتل خلال الأشهر القليلة الماضية، كان سببها الرئيسي صراعات سياسية، "ولا يتم التحقيق فيها من قبل الجهات الرسمية".

ويضيف: أعلن النائب العام عن تشكيل لجنة من خمسة قضاة، إلا أنه لم يتم التحقيق في غالبية هذه القضايا، التي هي في الأغلب غير مسجلة لدى الجهات الرسمية". ونقل مسؤولون عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، أنه لم يكن يعتقد أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية يمكنها القيام بدورها الكامل، باعتبار أن إسرائيل تحول دون تمكن الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة.

وأشار هؤلاء إلى أن الرئيس عرفات كان يرى أنه لا يمكن الحديث عن ضبط الإيقاع الأمني في الأراضي الفلسطينية، "طالما أن الجيش الإسرائيلي المتمركز حول المدن الفلسطينية بإمكانه الدخول لهذه المدن في أية لحظة".

غير أن الرئيس الراحل، حسب المسؤولين، "كان صارماً في محاسبة مرتكبي الجرائم المدنية". ويوافق المتحدث الرسمي باسم الشرطة في الضفة الغربية، العقيد عدنان الضميري، إلى حد بعيد، على التعريف الذي أشارت إليه "الهيئة المستقلة" لحالة الفلتان الأمني، إلا أنه يعتبر أن "مهمة التحقيق ومتابعة الأعمال التي يقوم بها مسلحون ليست بمجملها من اختصاص الشرطة، وإنما من اختصاص الجهاز نفسه الذي يتبع له من قام بالعمل الذي يصنف ضمن حالات الفلتان الأمني".

ويقول الضميري: هناك سوء فهم لدور جهاز الشرطة، وأنا دائماً أقول أن جهاز الشرطة هو جهاز مدني، ومسؤولياتنا تشمل خدمات مدنية، بمعنى أننا موظفون مدنيون بنياشين. ويضيف: مثلاً، غالبية المسلحين في الأراضي الفلسطينية ينتمون إلى أجهزة أمنية، كالمخابرات أو الأمن الوقائي أو الاستخبارات، وأي عمل يقوم به أي عنصر أو ضابط من هذه الأجهزة، هو من مسؤولية الجهاز نفسه وقيادته.

ويستطرد قائلاً: "كثير من المؤسسات الحقوقية يحملنا مسؤولية لا طاقة لنا بها".

محددات أوسلو

وتتدخل الشرطة في الكثير من الجرائم أو القضايا التي تصنفها الهيئة "فلتان أمني يقوم به مواطنون عاديون"، إلا أن الشرطة، كما هو حال جميع الأجهزة، محكومة بمحددات اتفاقية أوسلو السياسية والأمنية، التي قسمت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق أمنية، وبالتالي فإن السلطات الأمنية لأجهزة السلطة الفلسطينية لا تتعدى المنطقة التي تصنف "مناطق أ"، بمعنى أن حركتها محصورة في هذه المناطق فقط. وحول هذا الموضوع، يقول الضميري "كانت الحركة المسموح بها للشرطة محدودة في هذه التقسيمات السياسية، إلا أن حركة الشرطة انحصرت بشكل أكبر بعد العام ٢٠٠٠، وأصبح من الخطر الكبير وجود شرطي يحمل سلاحاً في حال دخلت قوات الاحتلال حتى إلى مناطق أ".

ويضيف: الجميع يعلم أنه بعد العام ٢٠٠٠، كثرت الاجتياحات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، وخلال هذه الاجتياحات منعت الشرطة من الظهور بأسلحتها، وكذلك بالنسبة لحركة آلياتها، فعن أي دور للشرطة يمكن الحديث في ظل هذه الأوضاع؟! وروى أحد ضباط جهاز المخابرات لـ "آفاق برلمانية" كيف كان يتم التنسيق لخروج أفراد الأمن من "القوة المشتركة" المشكلة من مختلف الأجهزة، من مدينة رام الله لمعالجة قضية عراك داخلي عنيف وقع، مثلاً، في إحدى قرى شمال رام الله. وقال: في البداية، يتم إبلاغ الجانب الإسرائيلي عبر الارتباط العسكري، عن تفاصيل العراك أو المشكلة ومدى خطورتها، ويبقى الضابط الفلسطيني المسؤول عن الاتصال مع الجانب الإسرائيلي في الانتظار لأكثر من ساعة حتى يحصل على موافقة أو رفض الجانب الإسرائيلي.

وأضاف: في حال وافق الجانب الإسرائيلي على هذا التحرك، يطلب من الجانب الفلسطيني إرسال رسالة تفصيلية يوضح فيها عدد أفراد الأمن وأسلحتهم والآليات التي سيستخدمونها. وبعد إرسال الرسالة، يبقى الضابط الفلسطيني في انتظار الموافقة، لتجهيز القوة. وتابع: ثم يبقى الجانب الفلسطيني في انتظار إشارة أخرى من الجانب الإسرائيلي، حتى يتم إرسال دورية إسرائيلية للتمركز على مفترق الطرق المؤدي إلى "بيت إيل" قرب قرية سردا، بحجة منع وقوع أية مواجهة بين أفراد القوة ومستوطنين قد يكونون أثناء مرور القوة على تلك الطريق بالصدفة!

ويقول ضابط المخابرات: بمعنى آخر، مع انتهاء إجراءات المرور تكون الجريمة التي قصدنا متابعتها قد ارتكبت ووقع القتلى وأصيب الجرحى.

أين المشكلة في غزة؟

لكن مبرر صعوبة تحرك قوات الأمن، قد لا يكون له معنى عندما يدور الحديث عن مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، وبخاصة منذ الانسحاب الإسرائيلي منه، فقد رصدت المؤسسات الحقوقية في الشهر الأخير من العام الماضي ارتفاع عدد القتلى بالرصاص نتيجة الفلتان الأمني عن عدد القتلى الذين سقطوا برصاص الجيش الإسرائيلي. بدورها، سعت وزارة الداخلية لوضع حد لحالات الفلتان الأمني في قطاع غزة، من خلال إنشاء القوة التنفيذية، التي وصفت من قبل وزير الداخلية سعيد صيام في البداية بأنها جهاز شرطي، غير أن الصراع السياسي بين "فتح" و"حماس" وضع هذه القوة، مؤخراً، في موقع المشارك في حالة الفلتان الأمني.

ورفعت الاشتباكات الداخلية التي وقعت في قطاع غزة من نسبة القضايا التي سجلت ضمن حالات الفلتان الأمني، وشارك في عمليات القتل المتبادل أجهزة أمنية ومسلحون من التنظيمين، ولأسباب غالبيتها سياسية، وبعضها ثأرية.

وفي حين أكد اتفاق مكة على وضع حد نهائي لحالة الاقتتال الداخلي، فإنه لم يتم التركيز على التحقيق في حالات القتل، من قبل جهات قانونية يعتبر التحقيق من اختصاصها. كما أعلن عن تشكيل لجان تحقيق، ولم تتم متابعتها، بل وذهب رئيس الوزراء إسماعيل هنية في أحد خطاباته، إلى دعوة شيوخ العشائر للقيام بدورهم في إنهاء هذه القضايا، ودفع "الديات" لأهالي القتلى!

واعتبرت النائب عن الجبهة الشعبية، خالدة جرار، أن التحقيق في قضايا القتل التي وقعت في قطاع غزة ومحاسبة الفاعلين، "أهم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية نفسها". وعلى ما يبدو فإن الأطراف السياسية باتت اليوم أكثر انشغالاً، عقب الإعلان عن استقالة الحكومة وتكليف هنية مجدداً بتشكيل الحكومة، بالهرولة نحو تشكيل الحكومة، والبحث عن حصصها من الحقائب الوزارية، على حساب إيلاء الاهتمام اللازم لمعالجة آثار وتداعيات قضايا القتل التي وقعت، على الرغم من أن عمليات القتل تمت لأسباب سياسية.

وقالت جرار "إذا أردنا حكومة وحدة وطنية وشراكة حقيقية، فيجب أن تقوم على أساس ترسيخ سيادة القانون، وليس على أساس دفع الديات".